خلال مشاركتهم في ملتقى الإعلام البترولي الثاني لدول مجلس التعاون

وزراء نفط «الخليجي» : لا صحة لوجود مؤامرة وراء خفض الأسعار

الرياض - «وكالات»: رفضت الكويت والسعودية بشكل قاطع ، الادعاءات التي تروج لوجود «مؤامرة» هدفها خفض أسعار النفط. ، مؤكدة أن قرارها بعدم خفض الإنتاج إبان اجتماع دول «أوبك» الأخير، جاء من ضمن 12 صوتا يؤيد عدم خفض الإنتاج، بعد أن أخذت الدول المصدرة درسًا من الثمانينات الميلادية.

فقد أكد وزير النفط الكويتي الدكتور علي العمير عدم وجود نظرية المؤامرة ، موضحا أن «دول الخليج تعتمد كثيرًا في موازناتها السنوية على النفط، الكويت مثلا تعتمد على البترول بنسبة 90 في المائة في موازناتها السنوية، وعليه فإن نظرية المؤامرة بهدف خفض الاسعار هي ادعاءات غير صحيحة إطلاقا».

ودعا العمير خلال حديثه في ورشة النقاش التي عقدت في الرياض مساء أمس الأول على هامش «ملتقى الإعلام البترولي الثاني لدول الخليج» ، وهو الملتقى الذي يحظى برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز ، إلى أهمية وجود جمعية خليجية تعنى بالإعلام البترولي ، وقال: «نحتاج إلى إعلام بترولي خليجي أكثر تخصصًا ودراية، وقدرة على التحليل المنطقي، والمتمعن لحالة الأسواق، حتى يستفيد الجميع».

■ العمير : نحتاج إلى إعلام بترولي خليجي أكثر تخصصًا ودراية وقدرة على التحليل المنطقي

من جهته أوضح وزير البترول والثروة المعدنية السعودي المهندس علي النعيمي في رده على أسئلة الإعلاميين أن الأسعار باتت تخضع لعوامل العرض والطلب، مضيفًا: «لسنا ضد أحد، فنحن مع الكل».

ودعا وزير البترول السعودي إلى إنشاء جمعية خليجية تعنى بالإعلام البترولي، وهو ما حظي بدعم وتأييد كل من وزراء الطاقة الخليجيين الموجودين في حلقة النقاش وسط تأكيدات وزارية خليجية على أهمية الإعلام البترولي الخليجي في المرحلة الراهنة.

وأوضح المهندس النعيمي، أن الإعلام البترولي في وقتنا الحاضر يحتاج إلى تخصص أكبر لمواجهة التحديات، وزيادة القدرات من خلال التحليل بعمق أكبر. وقال: «أما فيما قيل عن وجود مؤامرة ضد النفط الصخري، أو ضد روسيا، وإيران، بعد التصويت بعدم خفض الإنتاج في اجتماع دول (أوبك) خلال شهر نوفمبر الماضي، فإنني أؤكد مجددًا أن ذلك أمر غير صحيح على وجه الإطلاق».

وقال إن قرار عدم خفض الإنتاج جاء كنتيجة طبيعية للاستفادة من درس الثمانينات الميلادية، مضيفًا: «آنذاك تم خفض الإنتاج من 10 مليون برميل وصولاً إلى أقل من 3 ملايين برميل، حينها الأسعار انخفضت من 42 دولارًا للبرميل وصولاً إلى 9 دولارات، حينها لم نستفد من قرار خفض الإنتاج شيئًا» ، لافتا إلى أن أسعار النفط خاضعة حاليًا لموازين العرض والطلب، وأكد أنه ليس هناك أي مؤامرة ضد أي دولة من الدول، مضيفًا: «تحدثنا عن عدم وجود للمؤامرة كثيرًا، إلا أن هناك بعض الأصوات التي ما زالت تردد وجود ذلك للأسف».

وشدد على أن بلاده تقف جنبًا إلى جنب مع استقرار الأسواق، والاعتدال، والموازنة بين العرض والطلب، وقال: «أما مسألة الأسعار، فإن من تحددها عوامل العرض والطلب» ، مشيرا كذلك إلى أن منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) لن تتحمل المسؤولية وحدها، في إشارة إلى الوضع الحالي لسوق النفط، وقال : الوضع صعب، حاولنا واجتمعنا ولم نوفق لإصرار الدول أن تتحمل (أوبك) فقط العبء، نحن نرفض أن تتحمل (أوبك) المسؤولية وحدها».

■ النعيمي: نرفض أن تتحمل «أوبك» المسؤولية وحدها

وأضاف النعيمي: «السعودية تضخ نحو عشرة ملايين برميل يوميا من النفط، كما أنها على استعداد لتلبية المزيد من الطلب في حال رغب العملاء»، إلا أنه قال إن بلاده ليس لديها أي خطط لزيادة الطاقة الإنتاجية الحالية لأكثر من 12.5 مليون برميل يوميًا.

يشار إلى أن حلقة النقاش الوزارية مساء أمس حظيت بمشاركة وزراء البترول والطاقة بدول مجلس التعاون، وهم كل من: الدكتور علي صالح العمير وزير النفط وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة بالكويت ، المهندس سهيل محمد المزروعي، وزير الطاقة بدولة الإمارات، والدكتور عبد الحسين بن علي ميرزا وزير الطاقة البحريني، والمهندس علي بن إبراهيم النعيمي وزير البترول والثروة المعدنية السعودي، والدكتور محمد بن صالح السادة وزير الطاقة والصناعة القطري.

وزراء دول نفط الخليج خلال ملتقى الإعلام البترولي في الرياض

تأتي في مقدمتها الإمارات تليها الكويت والبحرين وعمان وقطر والسعودية

33 مليار دولار تجارة متبادلة بين بريطانيا والخليج

«العربية نت» : كشفت هيئة التجارة والاستثمار البريطانية ، وهي الإدارة الحكومية المسؤولة عن جذب الأعمال والاستثمارات الأجنبية إلى بريطانيا، أحدث بيانات تجارة السلع للعام 2014 التي تشير إلى أن إجمالي حجم التجارة الثنائية للسلع بين المملكة المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي في 2014 بلغ 22.1 مليار جنيه استرليني، ما يعادل 33 مليار دولار، حيث إن إيرادات المملكة المتحدة من الخليج بلغت العام الماضي أكثر من 8.5 مليارات جنيه استرليني، بينما تخطت قيمة الصادرات البريطانية إلى الخليج 13.6 مليار جنيه، وتأتي في مقدمتها الإمارات العربية المتحدة، تليها الكويت والبحرين وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية.

كما لفتت الهيئة إلى أن مستقبلا مشرقا ينتظر تجار التجزئة في البلاد، التي تستمر في تقديم سلع ومنتجات تستقطب السياح من دول الخليج، الذين تتزايد أعدادهم باستمرار على مر السنين، لما توفره المملكة المتحدة لهم من تسهيلات ومزايا تجارية واستثمارية فريدة لتأسيس مشاريعهم.

وأكد الرئيس التنفيذي لهيئة التجارة والاستثمار البريطانية، دومينيك جيريمي، أن هذه البيانات مؤشر واضح على متانة العلاقات المتنامية بين المملكة المتحدة ودول الخليج سواء التجارية أو الثقافية أو السياسية: «إن مجموعة الفرص والمشاريع التجارية المشتركة قيد التنفيذ خلال العام 2015، إنما تعزز الثقة بأن هذه الشراكة التجارية والاستثمارية ستستمر بضمان نمو اقتصادي مشترك وطويل الأمد».

وأضاف جيريمي أنه من خلال لقاءاته المتكررة بمجموعة كبيرة من التجار والمستثمرين من دول الخليج، استخلص أن أكثر العوامل التي تجذبهم إلى السوق البريطانية، يكمن أولا في استقرارها الاقتصادي والسياسي، كما البتته خلال الأعوام الخمس الماضية. «فالمستثمرون الخليجيون يبحثون عن فرص تجارية قادرة على التكيف مع تقلبات الدورة الاقتصادية، وعن عائدات مضطردة قابلة للتوقع» وذلك يعود، بحسب قوله، إلى الأنظمة التجارية والقانونية البريطانية القوية والقائمة بذاتها، «ففي حال حدوث تغيير حكومي، على سبيل المثال، لا يعني ذلك أن كل شيء يتغير».

ويتوقع جيريمي أن تحافظ المملكة المتحدة هذا العام أيضا على المركز الأول في أوروبا في جذب الاستثمارات الأجنبية، كما العام الماضي، حيث بلغ عدد المشاريع الاستثمارية رقماقياسيا (975 مليار جنيه) ووفرت أكبر عدد من فرص العمل في المملكة المتحدة منذ عام 2001، «ما يؤكد أن الاستراتيجية الرامية لاجتذاب المستثمرين إلى المملكة المتحدة عن طريق توفير واحدة من أفضل بيئات العمل في العالم هي استراتيجية صحيحة ودليل على أن لدى المستثمرين الأجانب الثقة في المملكة المتحدة كأفضل مكان لتأسيس الأعمال، ناهيك عن توفيرنا بيئة استثمارية منفتحة ومؤاتية لتدفقات رؤوس الأموال، وتسهيلات مالية وتجارية وقانونية وإعفاءات ضريبية هي الأدنى في مجموعة الدول السبع الكبرى، «حيث لن يتسنى لأصحاب الأعمال فقط ولوج إحدى أكبر الأسواق الأوروبية من حيث الابتكار والتنافسية، بل الوصول أيضا إلى سائر انحاء أوروبا» ويأتي ذلك في ظل تنام تدريجي للاقتصاد البريطاني الذي سجل العام الماضي ارتفاعا بنسبة 2.6% ، الأعلى منذ عام 2007.

وركز جيريمي على أهمية دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في تحريك وإنعاش الدورة الاقتصادية البريطانية، وهي تحصى بـ3 ملايين شركة في المملكة المتحدة، 800,000 منها في قلب لندن، لافتا أن أكثر الأفكار إبداعا وإنتاجية تتبلور على مستوى هذه الشركات. ويتوقع تدفق المزيد منها من المنطقة والعالم، لا سيما في قطاع تجارة التجزئة الذي يولد مبيعات تقدر بـ8 مليارات جنيه سنويا، ويشهد 320 مليون معاملة تجارية أسبوعيا في المملكة المتحدة. ومن المتوقع أن يحقق هذا القطاع نموا بنسبة 4.7% في العام 2015، وأن تبلغ قيمة قطاع السلع الفاخرة في المملكة المتحدة 12.2 مليار جنيه بحلول عام 2017، بحسب تقديرات «سيتي هول»، مكتب محافظ لندن.

وفي خطوة أخيرة لتشجيع أصحاب أعمال التجزئة في دول مجلس التعاون الخليجي على الاستثمار في لندن، أطلقت هيئة التجارة والاستثمار البريطانية، جائزة GREAT للأعمال 2015، لمنحهم فرصة متميزة للولوج إلى السوق البريطانية، ويستفيد المرشحون من برنامج مفصل يستمر ثلاثة أيام، يتمّ إعداده خصيصا ليناسب احتياجاتهم، ويضم سلسلة من اللقاءات مع مستشارين متخصصين من هيئة التجارة والاستثمار البريطانية وشخصيات بارزة من قطاع أعمال التجزئة في المملكة المتحدة، بهدف مساعدة الجهات المختارة على تأسيس وتطوير أعمالها في المملكة المتحدة، وتستقبل الهيئة الطلبات حتى نهاية مارس الجاري.

تجارة بريطانيا مع دول الخليج تشهد انتعاشا كبيرا

أكد أيضا عدم جواز فرض أي رسوم إضافية لأن سوق الاتصالات بالمملكة مفتوح

آل الشيخ : لا يحق للشركات طلب حجب مكالمات «واتساب» في السعودية

مكالمات واتساب

الرياض - «وكالات» : كشف رئيس لجنة الاتصالات وتقنية المعلومات في غرفة الشرقية بالسعودية إبراهيم آل الشيخ، أنه لا يمكن لشركات الاتصالات في المملكة أن تبادر بحجب تطبيق «واتساب» أو تعليق خدمة الاتصال المجاني، وأن هذه لن يكون لها تأثير كبير على مزودي الخدمة.

وقال آل الشيخ: إن مزودي خدمة الاتصالات والإنترنت لا يمكنهم أن يقوموا بحجب خدمة مكالمات واتساب أو فرض أي رسوم إضافية لها، وذلك لأن سوق الاتصالات في المملكة مفتوح وخاضع لاستراتيجية الدولة، فإن كانت خدمة المكالمات الهاتفية المجانية التي يوفرها تطبيق «واتساب» خاضعة لشروط وتنظيمات الدولة، فلا يمكن لشركات الاتصالات المطالبة بحجبها ما لم تكن الخدمة تسبب أي ضرر للمستهلكين أو الأمن، بحسب صحيفة «اليوم» السعودية.

وأشار إلى أن خدمة المكالمات الصوتية المجانية لن يكون لها تأثير قوي على شركات الاتصالات، كما يتصوره البعض؛ لأنها أبقت أن للمكالمات الصوتية المدفوعة عبر شبكتها لا تمثل الدخل الرئيسي لها، لهذا توجهت خلال العامين الماضيين للتركيز على خدمات البيانات والإنترنت أكثر من تركيزها على المكالمات، كما تعتبر هي المستفيدة من هذه الخدمة كون أن استخدام بروتوكول الصوت عبر الإنترنت «VOIP» يحتاج إلى اتصال بشبكات الإنترنت، والتي لا يوفرها إلا شركات الاتصالات سواء عبر خطوط الهاتف للجمول أو الشرائح المخصصة لخدمة البيانات والإنترنت.

واستبعد آل الشيخ أن ترفع شركات الاتصالات أسعار خدمات البيانات والإنترنت في مقابل ما ستتكبده من المكالمات الصوتية التي يوفرها تطبيق واتساب، وقال: «إن هيئة الاتصالات حولت سوق الاتصالات السعودي إلى سوق مفتوح ومنظم، وفتحت باب المنافسة بين الشركات ومزودي الخدمات، وهذه الخدمة لن تكون مبررا لرفع أسعار خدمات البيانات».

ترفض خروجها من منطقة اليورو وتحذر من تبعات هذا المصير

ميركل تبحث مع تسيبراس حسم أزمة اليونان

عقدت المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل أمس اجتماعا مع رئيس الحكومة اليونانية الكسيس تسيبراس، بعدما دعته شخصيا إلى زيارة برلين للمرة الأولى منذ توليه مهامه الرسمية.

وجاءت دعوة ميركل وقبولها بترحاب من تسيبراس، على رغم حملة الاتهامات الدائرة منذ فترة بين وزراء البلدين ونوابهما، واستمرار مطالبة أثينا ألمانيا بدفع تعويضات عن دمار البلد على يد النازيين خلال الحرب العالمية الثانية، وارتفاع أصوات المسؤولين الألمان الداعية إلى خروج اليونان من منطقة اليورو، وفقا لما نقلته صحيفة «الحياة».

وأفادت مصادر حكومية ألمانية، بأن ميركل اختارت من خلال توجيه الدعوة إلى تسيبراس، تخفيف أجواء التوتر والشاحنات وتهدئة النفوس في البلدين، وكذلك السعي من خلال الحوار الجماعي والثنائي إلى الوصول لحلول يقبل بها الجميع في منطقة اليورو، وتحديدا الدول المتعثرة التي قطعت شوطا كبيرا على طريق تنفيذ برنامج «الترويكا» الدولية التقشفي والإصلاحي المتشدد.

ولفتت إلى أن ميركل غير مقتنعة بإمكان خروج اليونان أو إخراجها من العملة الأوروبية الموحدة كما يروّج لها بعضهم. وهي تعتقد أن الأضرار الناتجة منها لن تكون محدودة، وشارك في الاجتماع الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند ورئيس البنك المركزي الأوروبي ماريو دراغي ورئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر. وخرج الجميع من الاجتماع بانطباع مربح، وفقا لمصادر ألمانية.

وذكر بعضهم أن رئيس الحكومة اليونانية وعد بالعمل على وضع لائحة كاملة خلال أيام، تتضمن الخطوات التقشفية التي ستعتمدها حكومته كي تتلقى الشريحة الجديدة من الدعم المالي من المؤسسات الدولية (أي «الترويكا» بعد تغيير اسمها بطلب من أثينا). وفي المقابل أعلن المجتمعون عن استعداد الاتحاد الأوروبي لتقديم مساعدات مالية وإنسانية عاجلة إلى الحكومة اليونانية، لمواجهة الكارثة الاجتماعية فيها.

ولفتت المصادر الألمانية الى أن تسيبراس كلف بعد الاجتماع نائبه يانيس دراكاكيس بالعمل فورا على وضع لائحة بالإصلاحات التي تحتاج إليها البلاد، على أن تكون أوضح من تلك التي قدمها وزير المال اليوناني يانيس فاروفاكيس ورفضتها المؤسسات الدولية في حينه.

واعتبرت المصادر أيضاً أن اجتماع الخميس الواعد سيرسل إشارة مهمة إلى كل من فاروفاكيس ووزير المال الألماني فولفغانغ شويبله لوقف التناحر القائم بينهما، خصوصاً بعدما اتهم الأول الثاني بإهانته والتجريح به علنا على رغم نفي شويبله الأمر. وأعلنت أن وزارة المال اليونانية أكدت بعد مضي ساعات قليلة على انتهاء اجتماع بروكسيل، «استعدادها للقبول فورا بمراقبة خبراء صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي والاتحاد الأوروبي للسياسة الاقتصادية

المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل

قطر تؤكد استمرار الإنفاق الاقتصادي رغم تراجع النفط

الدوحة - «وكالات» : أكد وزير المالية القطري علي شريف العمادي أن الدولة مستمرة في الإنفاق على مشاريع التنمية الاقتصادية ، رغم انخفاض أسعار النفط ، مشيراً إلى أنه سيتم إعطاء الأولوية لقطاعات الصحة والتعليم والنقل ، والمشاريع المتعلقة بكأس العالم 2022.

يذكر أن قانون النظام المالي الذي صدر الشهر الماضي يمنح وزارة المالية صلاحيات أكبر لتنظيم أولويات المشاريع ، وللحصول على مساعدات وزارات أخرى.

ومن المتوقع أن تنفق قطر نحو مئتي مليار دولار على مشاريع النقل والكهرباء والمياه والإسكان ، بين عامي 2013 و2018.

ومن المنتظر أن تحقق قطر فائضا في الميزانية خلال العامين الجاري والمقبل ، رغم تراجع أسعار النفط.

وزير المالية القطري علي شريف العمادي